رودس ، كما اعدت هناك مدرسة لابنائهم . ومن المعروف ان اسرائيل كسانت في الماضي تسدل ستارا من الكتمان حول هذا الموضوع ، الا ان وسائل الاعلام الاسرائيلية اخذت في الاونة الاخيرة تمس جوانب منه ، وخاصة بعد ادلاء وزير الدفاع موشيه ديان بتصريحه حول مصير المناطق المحتلة.

وفيما يتعلق **بهضبة الجولان** فقد اندفعت اسرائيل في اشادة المستوطنات المدنية هنساك ، مستغلة ضالة الكثافة السكانية في الهضبة بعد نزوح عدد كبير من سكانها ابان حرب حزيران ، فقد وصل عدد المستوطنات المدنية التي انشئت حتى الان في الهضبة ١٣ مستوطنة،وتقوم السلطات الاسرائيلية في هذه الايام بانشاء مستوطنتين جديدتين، سينتهي العمل بهما في نهاية السنة المالية الحالية (ابريل ١٩٧٢) ، تدعى المستوطنة الاولى «**رمات سالوم**» وتقع على سفوح جبل الشيخ في شمال الهضبة . وستؤهل بواسطة نواة من صفوف مسرحي فرقة استطلاعية تابعة للجيش الاسرائيلي كانت قد خاضت معارك في شمال الهضبة في حرب حزيران. وستعتمد هذه المستوطنة على خدمات الاستجمام والتزلج على الجليد . اما المستوطنة الثانية التي تحمل اسم « **بنسي يهودا** » فستقام في منطقة سكوفيه في جنوب الهضبة ، وستكون بمثابة مركز اقليمي للمستوطنات الاسرائيلية . وعند انتهاء العمل في هاتين المستوطنتين فان عدد المستوطنات الاسرائيلية في الهضبة سيصل الى ١٥ مستوطنة.

ومن اجل تعزيز مستوطنات الهضبة وتطويرها تسير السلطات الاسرائيلية في الوقت الحاضر باتجاهين، الاتجاه الاول يتمثل في اقامة وحدات سكنية دائمة — بدل المؤقتة — لكافة المستوطنات حتى نهاية السنة المالية الحالية . وبذا يكون بوسع هذه المستوطنات — كما جاء على لسان « مئير شمير » المسؤول السابق عن القطاع الشمالي في الوكالة اليهودية — استيعاب ١٢ — ١٥ الف نسمة (معاريف ٧١/٨/٢٥) . والاتجاه الثاني ، يتمثل في اقامة المرافق الصناعية في مستوطنات الهضبة، فقد اقامت السلطات الاسرائيلية في جنوب الهضبة معملا للصناعة الجوية الاسرائيلية ينتج قطعا لحساب معامل التركيب الموجودة داخل اسرائيل ، كما واقيم مصنع في « كيبوتس حمة » للاجهزة الالكترونية ، استطاع ان يجد لمنتوجاته اسواقا داخل وخارج اسرائيل ، وتتجه النية الى اقامة مصانع ومعامل اخرى .

بهذه المستوطنات والوقائع الجديدة التي خلقتها اسرائيل في هاتين المنطقتين — سيناء وهضبة الجولان — تمهيدا لضم اجزاء منهما الى الابد لاسرائيل ، يصبح الخطر الصهيوني حقيقة واقعة على الاراضي العربية غير الفلسطينية . ويمكن القول ان تمسك اسرائيل بهاتين المنطقتين او باجزاء منهما عرقل وسيعرقل التسويات السلمية المطروحة لحل الصراع العربي الاسرائيلي على حساب القضية الفلسطينية ، وبالتالي فانه يعزز من الارتباط المصيري للاراضي العربية والفلسطينية.

الضفة الغربية : ان القضايا التي تبرز على السطح في الضفة الغربية تكون عادة ناجمة عن نفوذ الثالوث المسيطر في الضفة المتمثل في الطرف الاسرائيلي والزعامة التقليدية والنظام الاردني . فقد ارتأى الطرف الاسرائيلي منذ احتلاله للضفة ان خير طريق لتطويق اية مقاومة محتملة هي اللجوء الى توزيع النفوذ هناك شريطة ان لا يؤثر هذا التوزيع على نفوذه ، بل يعززه ويقويه ، فاخذ ينمي ويرعرع الزعامة التقليدية ويقربها اليه، وفي نفس الوقت اتبع سياسة الجسور المفتوحة بين ضفتي النهر ، هذه الجسور التي لا يمكن ان يمر فوقها شخص ذهابا وايابا الا اذا حظي برضى السلطتين الاسرائيلية والاردنية ، كما وسمح للنظام الاردني بمشاطرته في دفع الرواتب للموظفين الحكوميين . وقد ادى هذا التوزيع مفعوله ، وجعل جماهير الضفة الغربية اقرب الى اللامبالاة تجاه الاحداث منها الى المشاركة في صنعها وتسييرها .

مؤتمر « بيت ساحور » : اتسمت الفترة الاخيرة في الضفة الغربية بتململ وتحرك الزعامة التقليدية ، وكان السبب المباشر لهذا التحرك ، اقتراح قدمته الحكومة اللبنانية الى « مكتب مقاطعة اسرائيل » التابع لجامعة الدول العربية، يدعو الى مقاطعة منتوجات المناطق المحتلة بدعوى « ان معظم هذه المنتوجات اسرائيلية » وقد قبل المكتب اقتراح لبنان ، وبعد مدة غير رأيه وعدل عن قبوله . وقبل التطرق الى مؤتمر بيت ساحور لا بد من تسجيل ملاحظتين : ١ — ان اقتراح لبنان يبدو للوهلة الاولى وكأنه اقتراح تمليه « الظروف القومية » ، غير ان الواقع ليس كذلك ، فهذا الاقتراح لم يقترن بخطط عملية